

## كميل بو روفائل

تُعتبر الدولة من المستهلكين الرئيسيين في السّاحة الاقتصادية. وعندما تتسع رقعة نشاطها، يمكنها استخدام #الشراء العام كأداة ضمن السياسة الاقتصادية، تُعدّله بحسب مقتضيات المرحلة، وضمن إطار من التخطيط والتنظيم. يُطالب المجتمع الدولي بشكلٍ ملّح الدولة اللبنانية، إقرار قانون جديد يرفع الشراء العام، وينظّمه بعد سنوات من عدم التنسيق بين المؤسسات العامة، والإهدار في الإنفاق، وإبرام العقود بالتراضي بعيداً من أي مبدأ من مبادئ الشفافية والمساواة

ويعتبر قانون الشراء العام أحد البنود الاصلاحية التي يطلبها المجتمع الدولي، ويشرح النائب ياسين جابر لـ"النهار" إلى أنه "بعدما اتفقنا مع دكتور في الجامعة اللبنانية لصياغة مسودة القانون، علمنا أن معهد باسل فليحان المالي سبق أن قام بهذه المبادرة، وقدمها لحكومة الحريري التي لم تتمكن من إرسالها إلى مجلس النواب كمشروع قانون بعد أن استقالت تحت ضغط الشارع، لذلك تقدمت والنائب ميشال موسى بها كاقترح قانون في أواخر تشرين الأول من العام الماضي

استأنفنا اليوم في اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان المشتركة دراسة اقتراح قانون الشراء العام ، واليوم باشرنا بالقراءة الثانية للفصل الثاني بعد ان انهينا في الاسبوع الماضي الفصل الاول ، ونستكمل العمل يوم الخميس القادم . شعارنا العجلة وليس الاستعجال لانجاز قانون يلبي الطموحات

[pic.twitter.com/q9oToH4MC0](https://pic.twitter.com/q9oToH4MC0)

— Yassine Jaber (@JaberYassine) November 24, 2020

المشكلة الأساسية في الشراء العام حالياً هي غياب نص موحد يرفع جميع الجهات الشارية، فالاستثناءات عديدة فضلاً عن أنّ معظم هذه الهيئات تطبق أحكاماً خاصة بها. هذه الاستثناءات أدت إلى خلق جو من الفوضى، وغياب خطة استراتيجية بعيدة الأمد. وفي وقت شهد عدد من البلدان العربية تطوراً على صعيد الشراء العام، وانتقلت إلى الشراء العام الإلكتروني، بقي لبنان يعتمد على آليات تقليدية تترك مجالاً واسعاً لحسن النية، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية للانهايار المالي والاقتصادي

وعدّد مُمثل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية في لبنان والخبير في الحوكمة والسياسات العمومية، الدكتور أندره سليمان الأسس التي تفنقدها القوانين التي تنظم الشراء العام في الوقت الراهن، وهي

- المساواة والشفافية
- اعطاء أدوات مؤسساتية للشكاوى والمراجعات والعقوبات
- وضمان اختيار القيمة الأفضل لقاء المال.

يتألف مشروع القانون الذي أعدّه معهد باسل فليحان المالي من 110 مواد، تناقشها لجنة نواب يمثلون جميع الكتل النيابية، ويعتبر رئيس هذه اللجنة النائب جابر أنّ "هذا الأمر من شأنه أن يسهّل إقرار القانون في الهيئة العامة". أعدّ المعهد هذه المسودة عندما لاحظ مدى

مطالبة المجتمع الدولي لـ #إصلاح الشراء العام، وقرّر الخوض في هذا المجال بعد أن تبين له مدى ضعف القدرات الأّزمة في هذا المجال. وقالت رئيسة المعهد، لميا مبيّض لـ "النهار": "أطلقنا أوّل مسح لمنظومة الشراء، وساعدنا بها البنك الدولي ووكالة التنمية الفرنسية، وتبين أنّ من أصل 210 معايير لتقييم منظومة الشراء العام، نجح لبنان في 11 فقط". واستطاع المعهد على ضوء نتائج المسح الميداني والمعطيات صياغة مسودة القانون

ويعمد هذا الاقتراح القانوني إلى إخضاع جميع المؤسسات والبلديات والهيئات الإدارية، وكل من يتعاطى بالمال العام، إلى هيئة ناظمةٍ مستقلةٍ تجري عملية الشراء عبر المنصة الإلكترونية الخاصة بها، هذه الأخيرة تكون متاحة أمام الجميع ما يجعل من كل مراحل التعاقد في متناول الجمهور الذي يراقبها، ويمكنه إذا استوفى الشروط أن يشارك بها، ويعتبر الدكتور سليمان أنّ "من مميزات هذا الموضوع عدم حاجة الجهة التي تريد التعاقد مع الدولة إلى معارف أو إشتراك في الجريدة الرسمية، لأن المنصة الإلكترونية ستوفر كل المعلومات بشكل سريع

عندما تطرح المناقصة العامة منذ البداية على المنصة سيتقدم عدد أكبر من المناقصين للإشتراك وتقديم عروضهم، مما يزيد من المنافسة وتالياً فرص اقتناص أفضل العروض للمصلحة العامة. هذه العملية شفافة للغاية، وتضع حيزّ التطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومة في ما يختص بالمناقصات، ولأنّها كذلك يتلقى النائب جابر بشكل مستمر اتصالات من المجتمع الدولي والبنك الدولي للاستفهام عن آخر التطورات بشأنه. وإذا كان هذا القانون مطلباً دولياً فهو أيضاً مطلب داخلي، لأنّ الشعب اللبناني نادى بمحاربة الفساد، وأبرز عمليات الفساد تكمن في الشراء العام

قامت اللجنة البرلمانية بالقراءة الأولى للإقتراح، وحالياً هي بصدد إنهاء الثانية، لينتقل بعد ذلك إلى اللجان المشتركة، ثم إلى الهيئة العامة، ويؤكد النائب جابر أنّ العملية لن تستغرق سوى أسابيع قليلة. وبحسب مبيّض، فإنّ "هذا القانون يفرض الانتظام المالي، ويفتح الباب أمام المؤسسات المتوسطة والصغيرة أن تتقدم للمناقصات العمومية، ويضع معايير بيئية واجتماعية، ويعطي الأفضلية للإنتاج الوطني (ضمن المعايير الدولية)". في صحراء الإصلاحات هذا الإصلاح الوحيد الموضوع على السكة"، ويضيف النائب جابر: "علينا التحرك حتّى لا نصل إلى جهنّم

## مبادئ القانون الجديد:

يشمل هذا الاقتراح جميع الجهات الشارية التي تتعاطى المال العام من بلديات ومؤسسات عامة، إلى أجهزة أمنية وعسكرية، وبعثات ديبلوماسية وغيرها. ويشرح سليمان أنّ "كل من يتصرف بالمال العام يجب أن يكون تحت المراقبة، لأنّ أموال الناس مسؤولية، ويجب أن يضمناها قانون عصري للشراء العام

وتكون كل مدفوعات الدولة موجهة نحو تحقيق سياساتها ضمن إطار الخطة التي يحددها البيان الوزاري، والموازنة العامة السنوية. ويسهل هذا القانون عبر المنصة الإلكترونية عملية المساءلة، لأنّه يوفر درجة عالية من الشفافية بحيث تكون كل مراحل الشراء العام علنية، وتنتشر حكماً في المنصة، ويمكن الاطلاع عليها والتدقيق فيها. فيما تقول مبيّض إنّ "المنصات ليست بالشئ الجديد، وفوجئ النواب عندما لاحظوا أنّ جميع البلدان التي حولنا انتقلت إلى الشراء الإلكتروني وأصبح لديها منصات إلكترونية

يعتمد هذا القانون مبدأ اللامركزية، أي أنّ كل جهة شارية هي من تخطط وهي من تشتري، لكن وفقاً للنظام المركزي الذي تضعه الهيئة الناظمة، وتحوّل بموجبه إدارة المناقصات إلى هيئة ناظمة، تضع النماذج والمعايير، وتساعد الإدارات في حال كان لديها مشاكل تطبيقية، وفي الوقت عينه تضع كل هذه المعلومات على المنصة الإلكترونية، وتراقب عملية الشراء، وفي حال ملاحظة أي خلل يمكنها التّدخل.

يتطلب الإصلاح الإداري في لبنان قوانين عصرية، تحدّ من الإنفاق حول القانون عبر التّستر بموافقة مجلس الوزراء على الاتفاقات بالتراضي. ويرى البعض أن الأزمة يجب أن تكون فرصة حقيقية لتغيير نظام المحاصصة، والقوانين التي كان يرفضها المجلس سابقاً لأنها ستحد من فساد السلطة التنفيذية المنبثقة منه، كما يقول مراقبون، بات اليوم بفضل ضغوط المجتمع الدولي ملزماً بسنّها. ويبقى أن نترقب كيف ستعامل الحكومة المنتظرة مع القانون الجديد لدى صدوره عن مجلس النواب.